مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (5)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (5) 2016

المرأة السورية بين الواقع والآفاق

الدكتور أسامة محمد*
مريانا داؤد**

(تاريخ الإيداع 18 / 9 / 2016. قبل للنشر في 24 / 10 / 2016)

□ ملخّص □

لقد واجهت المرأة في سائر أقطار الوطن العربي نوعا" من التمييز الجنسي على مدى قرون عدة، وهذا ماميز قضية المرأة وجعل البحث في وضعها أمرا" مهما"، إضافة إلى ذلك فإن العالم العربي يشهد اليوم جدلا" محتدما" حول دور المرأة في المجتمع وإلى أي مدى يفترض على المرأة أن تنخرط في عملية التنمية وقطاعات العمل المستهدفة، وإلى أي مدى سيؤثر هذا في دورها التقليدي كزوجة وأم.وتتالى الدراسات والأبحاث التي تناولت واقع المرأة ومشكلاتها وظروف تمكينها، ومع ذلك فما زال هناك الكثير.فقد أكدت جميعها على أهمية تمكين المرأة ودورها الفاعل في عملية التنمية، في حين إن البحث الحالي يسعى للبحث عن المعايير والعوامل المساعدة لتحقيق هذا التمكين بما يتناسب مع واقع المرأة السورية ومسؤولياتها الكثيرة وطبيعة مجتمعنا بأعرافه وتقاليده والبحث في معوقات وعراقيل تمكين المرأة وتكوين رؤية مستقبلية لتمكينها إذ يشكل هذا البحث محور ربط بين ظاهرتين تمكين المرأة وعملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، معايير تمكين المرأة، الاتجاهات المستقبلية لتمكين المرأة.

* مدرس ، قسم علم الاجتماع ، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، جامعة تشرين ، اللاذقيّة ، سورية .
**طالبة دراسات عليا (ماجستير) ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة تشرين ، اللاذقية ،سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (5)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (5) 2016

The Syrian women between reality horizons

Dr. Osama Mohammad*
Mariana Dawood**

(Received 18 / 9 / 2016. Accepted 24 / 10 / 2016)

□ ABSTRACT □

In most Arab countries, women have encountered some sort of sexual discrimination over many centuries. This is what distinguishes the cause of women and makes research in their status an important issue. In addition, the world is witnessing today a heated controversy about the role of women in society and the extent to which women are supposed to be engaged in the development and target sectors work process, and to what extent this engagement will affect the traditional role of woman as wife and mother. There are many studies and much research on the status of women and their problems and conditions with the aim of to enabling them. However there is still a lot to be done. All have stressed the importance of women's empowerment and their active role in the development process, while current research seeks to find the criteria and factors that may help to achieve this empowerment in line with the reality and many responsibilities of Syrian women, the nature of our society with its traditions and customs. In Addition to the need to define the constraints and obstacles that hinder the empowerment of women and the formation of a future vision to enable them. This research constitutes the intersection between the two phenomena , namely the empowerment of women and the development process.

Key words: womens empowerment .womens empowerment standards.the Future directions empowerment womens.

* **Associate Professor , Sociology Department ,Faculty of arts And Humanities , Threen university, Lattakia , Syria.**
** **Postgraduate student, Sociology Department ,Faculty of arts And Humanities , Threen university, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

إن العنصر البشري هو غاية التنمية والتقدم بالقدر الذي هو الوسيلة الأساسية للوصول إلى التطور المنشود، من هذا المنطلق يأتي السؤال: كيف للمجتمع أن يتقدم للأمام ونصفه معطل أو منتح جانبا"؟

إن للمرأة السورية دورا" مهما" في عملية التنمية، وإذا ماأريد لهذا الدور أن يتحقق ويكون فعالا" لابد من أن يتوفر للمرأة معطيات أساسية، تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات تمكين المرأة اقتصاديا" وخير مؤشر لمدى مساهمة المرأة في عملية الإنتاج الاقتصادي، هو مدى مساهمتها في قوة العمل. بالإضافة إلى تمكين المرأة اجتماعيا" وسياسيا"من خلال تحقيق استقلال المرأة سياسيا" واجتماعيا" لكي تلعب المرأة دورها المميز في عملية التنمية.

فلقد أثبتت المرأة السورية كفاءتها وقدرتها على القيام بالعديد من المهام التي كانت في الماضي حكرا" على الرجال، كماأثبتت تطورها المتميز وانخراطها في شتى مجالات الحياة وميادين العمل، فلابد أن يستهدف هذا التطوير استكمال إطار قانوني يعزز من فرص مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها، وتحسين مكانتها الاجتماعية وتطوير مشاركتها في الحياة الاقتصادية وتحقيق مشاركة أوسع لها في الحياة السياسية، وقد أثبتت أنها اقتحمت بعض المهن والمهام التي يهيمن عليها الذكور. ولقد آمنت بأن تحررها الاقتصادي يشكل الأساس الذي يتقوم عليه مسألة تحرر المرأة، وقدمت الدليل القاطع على أنها كالرجل تسهم في عملية تحويل الطبيعة وتحويل الأشياء من حولها، بعدما استطاعت تطوير نفسها من مستهلك إلى منتج.. من عاملة إلى صناعية.. من طالبة إلى معلمة.

يصعب الحديث اليوم عن عملية التنمية في أي مجتمع من المجتمعات دون التطرق إلى أهمية دور المرأة، لأن مساهمتها باتت مؤشرا" للدلالة على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الأمر الذي دفع بالعديد من الدول النامية والعربية لتبني سياسات وخطط تنمية هادفة لإشراك أكبر قدر ممكن من النساء في عملية التنمية.

فأين تكمن مشكلة المرأة السورية اليوم ؟ وأين تكمن عناصر حلها؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أن تمكين المرأة ينعكس على عملية التنمية عامة وعلى تنمية المرأة بشكل خاص، حيث تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لدى المجتمعات المختلفة ومنها مجتمعنا بشكل خاص جوهر الاهتمام بقضايا المرأة انطلاقاً من واقعها ووضعها ومن ضرورة تمكينها. وذلك من أجل النهوض بأحوالها وتمكينها وإزالة كل العوائق التي تحول دون مشاركتها بشكل فاعل في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما تأتي أهمية البحث من النقص الواضح في الدراسات الأكاديمية التي تتناول قضية تمكين المرأة بشكل علمي مما يغني الأدبيات ذات الصلة بهذه المسألة.

ويركز هذا البحث على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بتمكين المرأة وبحث وتحليل المعايير ذات الصلة بكل جانب من هذه الجوانبوالبحث في المعوقات والعراقيل التي حالت دون الوصول إلى الحالةالمثلىلتمكين المرأة ومحاولة صياغة رؤية مستقبلية متكاملة للنهوض بواقع المرأة السورية وتمكينها بالشكل المطلوب واقتراح بعض التوصيات والمقترحات لخلق بيئة تمكينيةبمايتناسب مع واقع المرأة السورية.

منهجية البحث:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، لأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو قضية موجودة حاليا" يمكن الحصول منه على معلومات حقائق حول مفهوم تمكين المرأة ودور معايير تمكين المرأة في عملية التنمية.

يسعى هذا البحث للقيام بشرح مفصل من خلال الفقرات التالية:

أولا": مفهوم تمكين المرأة:

يمكن القول أن مفهوم التمكين مرتبط بمفهوم المرأة والتنمية الذي بدء في الظهور منذ عدة عقود وذلك أن دراسة قضية المرأة والتنمية قد مرت بعدة مراحل تغيرت فيها المفاهيم والمناهج والسياسات المتبعة للمعالجة والتي تناولت هذه القضية.

فقد شهد القرن الماضي تغيرات جوهرية أصابت مركز المرأة ودورها في المجتمع، وأدخلت مفاهيم جديدة لإنصاف المرأة على صعيد المساواة وتعزيز دورها في المجتمع والتمكين، ومن أهم هذه المفاهيم هو مفهوم تمكين المرأة المرتبط بمفهوم النوع الاجتماعي. ويعني النوع الاجتماعي الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، والتي تكتسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً من ثقافة لأخرى وداخل الثقافة الواحدة، فهي ديناميكية وليست ثابتة مثل الأدوار البيولوجية، فمفهوم النوع الاجتماعي يعنى الفروق بين الجنسين على أسس ثقافية واجتماعية، وليس على أساس بيولوجي /فسيولوجي. وهي الصورة التي ينظر بها المجتمع إلى النساء والرجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرهم وتصرفاتهم، مرتكزاً في ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع.[1]

كان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع. ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها محصلة للممارسات الاجتماعية، وليست نتاجاً لفوارق بيولوجية، فأدوار كل من الرجل والمرأة تحددها الممارسات الاجتماعية وليس التركيب البيولوجي لكل منهما. فهل هذا يعني أن تمكين المرأة كمعايير قانونية تصطدم أمام الواقع الاجتماعي وتحول دون تحقيق أهدافها؟

وهنا نلاحظ وجود علاقة تربط مفهوم النوع الاجتماعي بمفهوم التمكين، فالأول هو المنفذ للثاني، وهما وجهين لعملة واحدة، كما أن أهداف تحليل النوع الاجتماعي هي نفسها أهداف التمكين.

من هنا يمكننا القول أن التمكين يكتسب أهمية إضافية في مقارنة النوع الاجتماعي والتنمية. إذ أن التمكين يقوم على مظاهر ثلاثة مترابطة وهما:

- مظهر القدرة مع: الذي يمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة.
- مظهر القدرة على: الذي يمكن النساء من المشاركة بنشاط في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- مظهر القدرة في: الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعيا" وثقة بالنفس.[2]

---

[1] **–يونيفم،مسرد *مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي*.2003، ص4.**

[2] **– شرف الدين فهميه،*النوع الاجتماعي والتنمية* . مركز الدراسات أمان المركز العربي للمصادر والمعلومات ، تونس1,2003–3.**
http://www.amanjordan.org/amanStudies / wmview. Php? AR

فعند الحديث عن نشأة وتطور مفهوم التمكين تاريخيا" يمكن القول أن التمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وأهمها وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان (1994)، ووثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (1995)، ثم صار المفهوم محورياً في كل ما تلاها من وثائق. وأصبح التمكين أكثر استخداماً في سياسات وبرامج المؤسسات والمنظمات غير الحكومية مترافقا" بالطبع مع المتغيرات العالمية والدولية وخاصة مع انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وتوجه التطور في الاقتصاد العالمي نحو الرأسمالية وبروز ظاهرة العولمة وماصاحب ذلك من سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية وما تبعه من آثار سلبية على الوضع الاقتصادي للمرأة وزيادة حدة الفقر عليها، فالتمكين له آثار إيجابية فهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات. يقوم مفهوم التمكين على امتلاك الفرد للقدرة والإرادة ليصبح مشاركا" بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردا" أو جماعة أو مجتمعا" بأكمله. من هنا فأن مفهوم التمكين يفترض تنمية الذات الفردية وتطوير قدراتها وإمكانياتها وفعاليتها ووجودها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر.[3]

ومن هذا المنظور فأن التمكين عملية اجتماعية حيث يتحدد بالعلاقة بالآخر وإحداث تغيير في الآخر وتطوير ذاته ومهاراته للاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلال الذاتي.

وبشكل عام يمكن التعبير عن مفهوم التمكين على أنه عملية تعزيز القدرات، والارتقاء بواقع الإنسان عموماً (رجل وامرأة) لمعرفة حقوقهما، وواجبات كل منهما، وتوفير الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية والتعليمية لتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد علىمستوى الأسرة، وعلى مستوى الحياة العامة.[4]

لذلك يهدف مفهوم التمكين، وبالمفهوم العام له، إلى التفاعل مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش ضمنها الأفراد في أي مجتمع، وبهذا المعنى يمكن للأفراد التحكم في أحوال حياتهم، ويشتمل التمكين على التحكم في الموارد الجسدية والعقلية والمالية، والتحكم في المعتقدات والأفكار، كما يعني أيضا" التغلب على الحواجز الخارجية التي تحول دون الوصول للموارد [5]. وهناك خمسة أبعاد أساسية يقاس التمكين من خلالها مبنية على اختلاف الفرص والأوضاع بين النساء والرجال وهي: المشاركة الاقتصادية، الفرص الاقتصادية، التمكين السياسي، الوصول للتعليم، وأخيرا" التمتع بالصحة.[6]

إن التعريف الأكثر استخداماً لتمكين المرأة هو تعريف صندوق السكان التابع للأمم المتحدة من خلال خمس مكونات أساسية هي:"إحساس المرأة بقيمة نفسها، حقها في اختيار واتخاذ القرارات، وحقها في الوصول إلى الفرص والمصادر، حقهافي امتلاك القدرة للتحكم في حياتها داخل وخارج المنزل، وقدرتها على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي قوميا"وعالميا"[7]

---

[3]–التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية، 146,2004.

[4]–أحمد، راغدة،الجندر داخل الأسرةوالمجتمع.سلسلة برامج التنمية الثقافية. وزارة الثقافة،دمشق، 160–2003,163.

[5]–مسعود، أماني،كراس التمكين. سلسلة مفاهيم العدد22. المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، مصر، 2006.

6-LOPEZ-CLAROS,A . *Women`s Empowerment*: Measuring the global gender gap world economic forum, 2005< 2.

[7]Innovative Approaches To Promoting Women`s Economic Empowerment.Paper for the partnership event on September 25.UNDP, 2008 ,9.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مفهوم تمكين المرأة يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كل القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا": معايير تمكين المرأة:

إن لتمكين المرأة معايير اقتصادية واجتماعية وسياسية لابد من تطبيقها للوصول إلى الحالة المثلى من تمكين المرأة ومشاركتها الندية للرجل في بناء سورية.

معايير اقتصادية:

يعتبر تمكين المرأة اقتصاديا" عنصرا" أساسيا" في دفع عجلة التنمية المجتمعية، فالتمكين الاقتصاديقاس من خلال النصيب النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشيطين اقتصاديا" من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور. وأن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم. وذلكمن خلال تعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كأحد أهم أولويات التنموية؛ انطلاقا" من الإيمان الراسخ بأن المرأة تمثل نصف المجتمع و جزءا" هاما" وحيويا" من الموارد البشرية العاملة في تنميته.

إذ يعتبر معدل النشاط الاقتصادي الخام (أي نسبة قوة العمل إلى مجموع عدد السكان) في سوريا منخفض بصورة عامة بالمقارنة مع المعدل في الدول الأخرى ولاسيما الدول المتقدمة .وهنا سببان لهذا الانخفاض الأول: أن المجتمع السوري لايزال فتيا" ترتفع فيه نسبة الأطفال وتقل نسبة الأشخاص في سن العمل. الثاني: ضعف مشاركة الإناث بصورة تقليدية في القوة العاملة السورية وبقاء الكثير منهن في البيوت لتربية الأطفال وعاية المنزل ويؤدي انخفاض معدل النشاط الاقتصادي في سورية إلى ارتفاع معدل الإعالة في المجتمع مما ينعكس سلبا" على حصة الناتج المحلي وينعكس سلبا" أيضا" على مستوى المعيشة.

ويعتمد التمكين الاقتصادي على تعزيز دور المرأة لممارسة حقوقها كصابة عمل وعاملة وربة منزل ومعيلة للأسرة؛ دون إغفال دور المرأة الفقيرة والمشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، إذ نلاحظ أن الفرص الاقتصادية المتوفرة للمرأة تكون محدودة جدا" نظرا" لنوعية الأعمال التي تزاولها ذات الأجر المتدني والأعمال التي لاتتطلب مهارة عالية والتي لاتقدم للمرأة أي فرصة للتقدم مع انتشار الثقافات التي تحد من قدرة المرأة والتي تؤثر سلبا" على عمل المرأة في كل دول العالم إذ تتركز الغالبية العظمى من النساء في المهن المؤنثة مقارنة بالأعمال التي تتطلب مهارة ومستوى تعليمي ومهني عالي وتكون أجورها أعلى.

يمكن القول تتعرض المرأة لعملية تبخيس دائم لجهدها، مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل أحيانا". كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها، مما يدفع بها دوما" إلى مواقع إنتاجية ثانوية، بعيدة عن الخلق والابداع. وتتعرض المرأة إلى طمس هذه الإمكانات والطاقات من خلال حرمانها فرص التدريب الملائمة وبشكل متوازن مع الرجل. وتتعرض أيضا" لغرس عدم الثقة بنفسها وإمكانياتها، مما يجعلها تكتفي بمكانة مهنية هامشية وتتوجه كي تحقق ذاتها إلى ميادين أخرى لاتعطيها سوى هم تحقيق الذات.[8]

[8] **حجازي، مصطفى،*التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور* . ط1، معهد الانماء العربي، بيروت، 325,1976.**

ويعود ذلك التفاوت للمناخ الاجتماعي السائد الذي يساهم في تثبيط عزيمة المرأة لدى دخولها سوق العمل بسبب معتقدات تقليدية متعددة وبحجة أن المرأة خلقت لتربية الأطفال والاهتمام بشؤون المنزل إضافة للعادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع عن عمل المرأة.[9]

كل ذلك ساهم في عدم قدرة السياسات والبرامج الهادفة إلى تضييق الفجوات بين الجنسين بشكل مرضٍ إن كان في مكان ونوع العمل الذي يؤديه كل من المرأة والرجل

إذا" لتمكين المرأة اقتصاديا" لابد من إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية وإتاحة الفرص نفسها التي تتاح للرجل في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

معايير اجتماعية:

ويرى أصحاب دعوات تمكين المرأة اجتماعياً أن تمارس كل صلاحياتها وقدراتها؛ في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه السيطرة الذكورية وفي هذا الإطار يطالبون المجتمعات بتغيير قوانين الأحوال الشخصية، وإلغاء قوامة الرجل على المرأة وعدم النظر لدور المرأة في المجتمع على أنه لتربية الأولاد؛ بل لابد أن تتواجد من وجهة نظرهم إلى جانب الرجل في المنتديات والعمل الفني والعمل التطوعي، وفي المأتم وفي الجامع، وداخل شوارع وحواري القرى، وخوض معترك البناء الاجتماعي.

ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع عملت الحركات النسوية على بناء مؤسسات وأندية ومراكز وتجمعات خاصة بها، وفي ثنايا تلك الأندية تقام فعاليات ومحاضرات وندوات ومباحثات تروج لمفهوم التمكين.

فعلى الصعيد الاجتماعي قد أخذ الاقتناع يتبلور يوما" بعد يوم بأن قضية المرأة ليست محصورة بفئة من النساء تطرح مسألة تحررها، بل هي قضية تصيب المجتمع من الناحية الكمية لأن حجم الإناث يقارب حجم الذكور. وهي أيضا" قضية المجتمع من الناحية الكيفية، على اعتبار أن مساهمة المرأة في الجهود الهادفة إلى تنمية مجتمعها تزج بطاقة بشرية إضافية لمواجهة مقتضيات التطوير والتغيير والنمو لأشكال الحياة.[10]

فقد أكد المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة الذي عقد في مدينة بكين في أيلول عام 1995 أهمية عناية المجتمع العالمي بالأهداف الأساسية المتصلة بتعليم المرأة:

- تحقيق فرص متكافئة في التعليم للنساء
- القضاء على الأمية
- تيسير سبل حصول النساء على الإعداد المهني والتعليم المهني التقاني والتربية المستمرة الدائمة(2).[11]

كي تتحقق العدالة والمساواة الحقيقية وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل العامل قانونا"، يتحتم أن تنال المرأة العاملة إضافة إلى حقوق العامل، حقوقا" خاصة بها كامرأة، هي في مجملها: حقوق خاصة لحماية طبيعتها الجسمية والصحية، وحقوق خاصة لحماية الأمومة وحقوق حماية الأمومة ليست امتيازات لأن الأمومة وظيفة اجتماعية على المجتمع المشاركة في تحمل أعباءها.[12]

---

[9] **صبح، سميرة ،*تمكين المرأة في سورية: السياسات والمؤسسات ذات الصلة* . مرجع سبق ذكره، ورقة عمل (34) المركز الوطني للسياسات الزراعية، مشروع التعاون الايطالي ومنظمة الفاو، د. ن، سوريا، 2008 ،16.**

[10] **حطب، زهير؛ مكي، عباس ،*الطاقات النسائية العربية قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية* .معهد الانماء العربي، بيروت، 60,1987.**

[11] **سلوم، هيام ،قراءة *تاريخية في كتاب المرأة .المرأة السورية أنموذجا* ". دار الوحدة ،دمشق، 162,2004.**

[12] **الهيئة السورية لشؤون الأسرة ،*مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية* . د. ن، دمشق، 7,2006.**

فلإعادة بناء قضية المرأة، أومسألة تحررها، وحريتها وفق مبدأ حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن انطلاقا" من حقيقة أن الإنسان غاية في ذاته، بل هو غاية الغايات، وأن حريته هي أهم مظاهر إنسانيته وأهم مضامينها؛ فلايجوز النظر إليه على أنه وسيلة لأي غاية أخرى، مهما سمت تلك الغاية، ناهيكم عن التعامل معه على هذا الأساس.
فالاعتراف بالمرأة ذاتا" إنسانية حرة، وفردية مستقلة، مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية، وفي سائر الحقوق، ومعاملتها على هذا الأساس، هما المقدمة الأولى لتحرر المجتمع وتقدمه.[13]

فلا يمكن أن يتقدم المجتمع ويتحرر إلا بتحرر المرأة وتقدمها على قدم تقدم الرجل وتحرره والاعتراف بالحقوق الإنسانية للمرأة والرجل. فمسألة حقوق الإنسان في المجتمع هي مسألة تتعلق بنمو الوعي والوجدان والفكر والدين والأدب والفن، وأشكال التنظيم الاجتماعي السياسي تعينها في كل مكان وزمان.

معايير قانونية:

فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات مع أن الدستور السوري يضمن حقوقا" وفرصا" كاملة لكافة المواطنين دونما أي تمييز كما خص بضرورة تحرير المرأة وإعطائها جميع الفرص وإزالة جميع العوائق التي تمنع مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد منحت بعض القوانين كالمدني والتجارة في سورية الأهلية القانونة الكاملة في إبرام العقود وحيازة الممتلكات وممرسة المهن وإدارة الأعمال والمرافعة أمام المحاكم دونما تمييز بينها وبين الرجل كما ساوت قوانين العمل بينهما في القطاعين العام الخاص وكرست قاعدة الأجر المتساوي للعمل الواحد وأعطت للمرأة حقوقا" خاصة تضمن صحتها الجسمية والإنجابية انسجاما" مع معايير العمل الدولية.

وبالرغم من تلك الضمانات القانونية إلا هناك بعض الاستثناءات في قانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات الذين لايمنحون للنساء معاملة متساوية ومكانة متماثلة مع الرجال.حيث يعتبر قانون الأحوال الشخصية عبارة عن مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقات العائلية والأسرية والميراث وفيه تعتبر المرأة تابعة قانونيا" لأبيها أو زوجها وينكر وضع المرأة البالغة قانونيا" بشكل كامل في أمور الزواج وحضانة الأطفال والطلاق. كما يمنع قانون الجنسية المرأة من إعطاء جنسيتها لغير السوري أو أطفالها وبالتالي الرجل وحده من يتمتع بهذا الحق. تعامل المرأة كشخص كامل في نظام المحاكم المدنية والجنائية إلا أنه في المحكمة الشرعية تعتبر شهادة المرأة مساوية لنصف شهادة الرجل فقط.وبالرغم من عدم وجود موانع قانونية إضافية تمنع المرأة من الحصول على العدالة إلا أن الحواجزالاجتماعية هي التي تمنع المرأة من الاستفادة من النظام التشريعي والقضائي بقدر مايستفاد الرجل منه.

معايير سياسية:

أما التمكين السياسي فيقاس بحسب رأي الداعين إليه؛ بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، ومشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني، كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها وأيضا" مشاركتها في مواقع السلطة وصنع القرار في المجال السياسي. ويعد التمكين السياسي هو الداعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فالتمكين السياسي يصب بشكل مباشر في تغيير القوانين، ودفع المرأة إلى سوق العمل ولو على حساب دورها الأساسي في تربية النشء، بل أن بعض التقارير المقدمة يعتبر أن قيام المرأة بهذا الدور تحديا" أساسيا" أمام التمكين السياسي للمرأة.

فعلى الرغم من التقدم الذي شهده وضع المرأة في مجالي الصحة والتعليم لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجال الميدان السياسي. وحصة المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية هي من

[13] **جباعي، جاد الكريم *قضايا النهضة* . ط1، دار علاء الدين، دمشق، 2003، 117.**

بين أدنى الحصص في مناطق العالم. إذ توجد فجوة على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية والواقع التمكين السياسي للمرأة، فهناك على صعيد الممارسة تفاوت كبير بين جوهر هذه التوجهات وواقع التمكين السياسي للمرأة.

ورغم الدور الإيجابي للمنظمات والاتحادات النسائية، وتاريخها الطويل في النضال الوطني، فالغالبية من هذه المنظمات قد تشكلت واتخذت موقعها في قلب النضال الوطني وتصدت للعوائق التي كانت تحد من انطلاقة المرأة ، ورغم دورها الحالي في النضال من أجل إدماج المرأة في خطط التنمية والتحديث لمجتمعاتها، فأنها مازالت حبيسة الدور الثانوي المخصص لها ضمن الحركات السياسية العربية باعتبارها ليست أكثر من رافد لنشاط الحركة السياسية ذات الطابع الذكوري أساسا" وتوجها" لتبدو كأنها هبة من الرجل، فمازالت تلك المنظمات النسوية وقياداتها امتدادا" نسائيا" للحركات النسائية.

فلابد من توافر الإرادة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان وتقديم الدعم لكل خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي، وأن تشمل حقوق المواطنة النساء في الممارسة الفعلية لا في النصوص القانونية فقط.[14]

أن تمكين النساء سياسيا" يتطلب العمل على ثلاثة نواقص هي: النقص في الحريات، والنقص في المعرفة ثم النقص في تمكين النساء.

والمطلوب أيضا" المصادقة على المواثيق الدولية ورفع التحفظات عن كل ما يمس بجوهر الاتفاقيات وموضوعها والهدف منها فضلا" عن إزالة التناقض البنيوي الذي يعاني منه التشريع، وتعويضه بنصوص قانونية تقر بالمساواة المطلقة بين الجنسين في الحقوق كافة، وتكون أساسا" للدستور وقوانين الانتخابات المحددة لأنماط الاقتراع، قانون العمل، وقانون الأحزاب السياسية.

دون ذلك ستبقى الفجوة واسعة بين التوجهات والقرارات الدولية، وستبقى المرأة السورية التي تشكل نصف المجتمع في حالة من التبعية والشلل وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة.

ثالثا": معوقات وعراقيل تمكين المرأة في سورية:

أن المرأة في سورية لا زالت بالرغم من كل العوامل المساهمة في تمكينها في سورية تعاني من تدني نسبة المشاركة الاجتماعية – الاقتصادية، بحكم وجود معوقات عديدة و متداخلة، مما يفرض علينا معرفة واقعها بصورة أكثر تحديداً و الاطلاع على المعوقات التي تحول دون إمكانية ممارستها لكافة المهام المطلوبة منها.

من هذه المعوقات معوقات قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية :

معوقات قانونية:

توجد بعض القوانين والتشريعات لها طابع تقليدي موروث تعيق عملية تمكين المرأة مثل قانون الأحوال الشخصية المتعلق بالزواج وإنهائه، إذ أن هناك نقاط تقاطع وخلاف بين اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة والمفهوم الفقهي التقليدي للزواج ممثلا" بقانون الأحوال الشخصية المطبق في سورية. وأيضا" الوصاية على الأطفال ونقل الجنسية وحرية الحركة والمسكن كلها قضايا محورية تمثل فوارق واضحة في حقوق كل من الرجل والمرأة. إضافة

[14]بلول، صابر ،*التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، د.ن، دمشق، 645,2009.

إلى المعطيات الثقافية التقليدية ومدى تأثيرها على القيم والعادات السائدة في زمان ومكان محددين وكذلك طبيعة تركيب الأسرة الأبوية وصلابتها في وجه بناء علاقات أسرية متكافئة بين الرجل والمرأة.[15]

من هنا نرى أن هناك معوقات قانونية تقف عائقا" أمام تمكين المرأة ناتجة عن العادات الموروثة اجتماعيا" والتي لاتزال ظاهرة على الرغم من تطور المجتمع وتقدمه.

معوقات اجتماعية:

مازالت هناك بعض العادات الاجتماعية والتقاليد ذات النتائج السلبية التي تنعكس بشكل سلبي على حياة المرأة وتربية أطفالها. فالثقافة السائدة والعادات والتقاليدالاجتماعية والثقافة الأبوية بمرجعيتها المختلفة تعتبر العائق الأول في وجه تمكين المرأة وتقييدها بمجموعة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتخلفة.

وتعاني المرأة من العنف الواقع عليها ومن التمييز من حيث كونها إمرأة فمازالت النظرة إليها على أنها مخلوق ضعيف محدود الإمكانات، تقتصر مهمتها على إنجاب الأولاد وتربيتهم وتنشئتهم إجتماعيا". فمن هنا نرى أن كثيرا" من النساء مازلن يعانين من الظلم القاسي الذي ينتج عن التمييز بينها وبين الرجل والنظر إليها على مخلوق من الدرجة الثانية على الرغم من تطور الحياة والتغيرات الكثيرة الحاصلة في المجتمع. إذ إن هذه الفئة من الناس مازالت تعيش في عقلية غير قابلة للتطور ويتركز القسم الأكبر منها في الريف وبعض العائلات المحافظة في المدن ولاسيما الفئات التي لم تستوعب التطور العلمي والتعليمي.

و نرى أحيانا" بعض النساء اللواتي ينظرن إلى أنفسهن بهذه النظرة ولايشعرن بأنهن قادرات على التخلص منها ولايفكرن بتطوير أنفسهن وهنا يقع الخطر الأكبر، لذا على المرأة أن تملك زمام تحررها وتسعى إليه. ولاننسى الإرث المغتصب وخارج إطار القانون الذي يعتبر من القضايا المحيرة والمتناقضة مع المعتقدات الدينية التي تنتمي لها الشرائح الاجتماعية، حيث يسلب حق المرأة في الميراث فيؤخذ بالعادات والتقاليد دون المعتقدات الدينية لتصبح هي الناظم الاجتماعي السائد في توزيع الإرث، وخاصة في المناطق الريفية تحت حجة تلاحم الأسرة وطاعة الأخت لأخيها والأم لابنها خافية بذلك السبب الجوهري لهذا السلب العلني وهو التسلط الذكوري وهيمنته على الإرث.

يمكن القول أن هناك كثير من الظواهر الاجتماعية تدل على عدم المساواة بين الرجل والمرأة وتقف عائقا" أمام تحقيقها كجرائم الشرف والزواج الطائفي والانخفاض في نسب التسجيل بعد المرحلة الابتدائية للذكور بسبب دخولهم في قوة العمل وللإناث أيضا" نتيجة الزواج المبكر خاصة في المناطق الريفية النائية.

معوقات سياسية:

إن الواقع يظهر أن مشاركة المرأة سياسيا" في الأحزاب والبرلمان والادارات المحلية والحكومة لايوجد أي عوائق قانونية تعيق مساهمتها سياسيا" من الناحية النظرية، فالدستور السوري أقر بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، لكن ثمة مواد وقوانين تقر بقانونية مشاركة المرأة سياسيا" دون تمييزها عن الرجل إلا أنها لاتطبق هذه القوانين وتمارس فعليا"في المجتمع، ولاننسى العادات والأعراف المعطلة لدور المرأة السياسي والمؤثرة لمساهمتها ومدى حريتها في التعبير وفي العمل السياسي وهذه الثقافة التقليدية تشكل عائقا" وعاملا" مؤثرا" في دور المرأة السياسي وفي فرص مشاركتها في العمل السياسي، فهناك عوامل متعددة تقيد دور المرأة السياسي كالأمية قراءة

---

[15]صبح، سميرة*تمكين المرأة في سورية: السياسات والمؤسسات ذات الصلة*. مرجع سبق ذكره، ورقة عمل (34) المركز الوطني للسياسات الزراعية، مشروع التعاون الايطالي ومنظمة الفاو، د. ن، سوريا، 2008 ،24.

وكتابة والأمية السياسية والثقافية والمهنية كلها تعتبر جميعها قيودا" تمنع المرأة من الوصول إلى العمل السياسي وتكوين صور منحازة ضد المرأة سياسيا" لعدم إيمانهم بقدرتها على الوصول إلى العمل السياسي لتعزز حصر دورها في الوظيفة الاجتماعية والأسرية، فهذه العوامل تجتمع كلها لتقف عائقا" أمام ممارسة المرأة لدورها في العمل السياسي.

معوقات اقتصادية:

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وضعف الموارد المالية والعنف ضد المرأة الذي عانت منه المرأة فترة طويلة، والركود الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة اللذين يؤديان إلى تهميش الفئة الأقل تمكينا" وهي المرأة ، وهذا يعني حرمانها من فرص العمل، إذ أن أصحاب القرار يحبذون في كثير من الأحيان إلى استخدام الذكور لامتلاكهم الخبرة والمؤهلات والفرص المتاحة لهم ولقلة التزاماتهم الأسرية مقارنة بالإناث اللواتي يقبلن أجور قليلة بحكم ظروف حياتهم علاوة على ذلك تدني قدرة المرأة على التملك والإرث في بعض المناطق نظرا" للأعراف والتقاليد السائدة التي تحول دون تملكها، ويعتبر نقص عدد وكفاءة العاملين في قضايا المرأة وقلة الجمعيات النسوية التي تعمل بشكل فاعل في تمكين المرأة من المعوقات الاقتصادية الأساسية التي تواجه تمكين المرأة وتعيق مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[16]

علاوة على ذلك يظهر الواقع في كثير من الحالات معاناة المرأة من الواقع المفروض عليها إذ توجد فجوة بين القوانين التي تقر بحق المرأة وبين الممارسة الفعلية لتلك القوانين، فهي تبدو ظاهريا" مالكة لأموالها ولفرصها في العمل إلا أن الواقع فعليا" يظهر عدم حريتها نتيجة القيود التي تمنعها من الممارسة والضغوط الممارسة عليها من قبل الأسرة أو الزوج.

ومما تقدم نرى أن المرأة في سوريا ماتزال تعاني من عدم المساواة الاجتماعية والأسرية، الأمر الذي يعيق عملها وتقدمها المهني، وحصولها على التأهيل المناسب كما الرجل، وصحيح القوانين أعطت المساواة للمرأة العاملة، وكما ازداد حجم القوى العاملة النسائية وبشكل ملحوظ وفي كافة مجالات العمل، إلا أن العبء زاد على المرأة بسبب قيامها بالعمل داخل وخارج المنزل وأصبح مزدوجا"، وعلينا بهذا الصدد الاهتمام بوضع المرأة العاملة.[17]

يمكن القول إن المرأة في مجال العمل تواجه صعوبات ومعوقات مثل عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في بعض المهن والوظائف، وعدم قدرة النساء على تحمل تبعات بعض المهن والوظائف لظروف اجتماعية وأسرية أوالأعمال ذات المجهود العضلي، ونقص التأهيل والمعرفة الكافية للعمل والإلمام بالبيئة الاقتصادية والقانونية والتجارية للعمل الصناعي، وعدم القدرة على المنافسة في السوق وفهم القوانين والوسائل المختلفة غير المباشرة لتجاوزها وذلك بسبب النقص في المهارات التعليمية والتأهيل والمعوقات الاجتماعية، وضعف إمكانات الحصول على قروض، والمقاومة غير المرئية التي تبديها بعض الإدارات لعمل المرأة والتي تعود إلى التخوف من المنافسة أو الخوف من تقلص السلطة الذكورية أو النزاع من الفرص المتوفرة.

رابعا": الاتجاهات المستقبلية لتمكين المرأة في سورية:

إن التمكين يحتاج إلى التوحيد بين الرؤى والإستراتيجيات المرتبطة بالمرأة على مستوى سورية، وتعزيز الخطط والبرامج التي تعتمدها الحكومة والهيئات في التنمية الشاملة، فلابد من طرح بعض الأفكار والرؤى والتوصيات المتعلقة ببرامج التنمية للنهوض بواقع المرأة، والوصول إلى المستوى المطلوب من خلال اتباع وتطبيق خطوات لابد منها:

---

[16]صبح، سميرة،تمكين *المرأة في سورية : السياسات والمؤسسات ذات الصلة*. مرجع سبق ذكره، ورقة عمل (34) المركز الوطني للسياسات الزراعية، مشروع التعاون الايطالي ومنظمة الفاو، د. ن، سوريا، 2008 ،25.

[17]محمد، تاج الدين ،*المرأة في المشروع النهضوي العربي*. ط1، دار الرضا، دمشق، 197,2003.

تطوير القوانين المتعلقة بالمرأة وتعديل قانون الأحوال الشخصية بحيث يحقق الشروط القانونية لتصبح المرأة كاملة الأهلية بنظر نفسها ونظر المجتمع وتنفى عنها الدونية والتبعية.

الإصرار على خروج المرأة إلى العمل كقيمة إنسانية وليس لحاجة اقتصادية تضاف إلى أعبائها دون أن تغير من مكانتها الاجتماعية ومن رؤية الأسرة والمجتمع لها.

التركيز على إثارة الوعي بقضايا المرأة في المناهج التربوية ووسائل الإعلام والمنابر الدينية باعتبار أن دمج المرأة في جميع المؤسسات والمجالات مهمة اجتماعية ضرورية للتحول والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

عدم الركون لحضور نسائي رمزي في المؤسسات والأحزاب والذي يسبب للمرأة الإحراج ويزيد الرجال قناعة بضرورة مكوث المرأة في المنزل للتخلص من هذا الإحراج.

استهداف المرأة والرجل معا" في أية توعية تستهدف تمكين المرأة وتخليص البيئة الثقافية من المعتقدات والعادات والتقاليد المتناقضة بحيث تصبح منسجمة ومتناسقة.

أن تتبنى الدولة برنامجا" وطنيا" معلنا" تسخر له الطاقات والقدرات ويدعمه الإعلام بكافة وسائله (المرئية و المقروءة والمسموعة) والمفكرون والكتاب والخطباء ويعد ذلك جزءا" أساسيا" من خطة عمل الدولة الاقتصادية والإستراتيجية الشاملة.

إن المسألة السكانية وقضايا الصحة الإنجابية ترهق كاهل المرأة والوطن على حد سواء من أجل المساهمة في بناء الوطن لابد من أن تؤدي وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية دورا" مدروسا" ومنهجا" هادفا" كي نصل إلى الهدف المشترك بين المرأة والرجل والمجتمع من خلال إصلاح البيئة الثقافية وتطوير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

إن وعي المرأة هو أهم عامل في تنظيم الأسرة، وتباعد فترات الحمل هو أهم عوامل تنظيم الأسرة، كما أن إشراك المرأة الحقيقي في عملية التنمية والبناء يخدم أهداف السياسة السكانية الضرورية للسير بعملية الإصلاح بشكل مدروس ومنهجي .[18]

علاوة على ذلك إذا تم تطبيق هذه الخطوات فإننا نتوقع أن نضمن آفاقا" مستقبلية لرفع مشاركة المرأة والارتقاء بواقعها من خلال تنفيذ القوانين والتشريعات التي تخص المرأة السورية لخلق البيئة الملائمة للمشاركة في العملية التنموية الشاملة التي تشهدها سورية، ولاتنسى دور المؤسسات والهيئات والاتحادات في تطوير المرأة وصياغة الوعي النسائي على مختلف المستويات العلمية والثقافية والتي جعلت من موضوع تمكين المرأة مجال بحث ودراسة للاستفادة منه في عملية التنمية.

من طرف آخر فأن تحسين موقع المرأة في سورية وردم الفجوة بينها وبين الرجل تتطلب إجراء تعديلات في بعض الأنظمة والقوانين لاسيما المتعلق منها بقانون الأحوال الشخصية وقانون الإرث وغيرها من الأنظمة والقوانين ذات العلاقة. لقد تقدم وضع المرأة في سورية بصورة ملحوظة وتقلصت القيود الاجتماعية أمام زيادة مساهمتها في النشاط الاجتماعي والإنمائي إلا أن الأمر مازال يتطلب جهودا" إضافية من قبل الدولة والمجتمع المدني وهذا مايجب أن يكون أحد أهم أهداف برامج وخطط التنمية في سورية.

[18] **مركز المعلومات القومي،*المرأة في سورية: واقع وآفاق*. مطبعة القومية، سوريا ،2003 63-64.**

الاستنتاجات والتوصيات:

وكثيرة التوصيات بشأن المرأة، لكن العبرة في التطبيق، وفي تغيير نظرة المجتمع للمرأة وتغيير عقلية الرجل والمرأة، وتغيير الثقافة التقليدية التي تكرس النظرة النمطية للمرأة وتقف عائقا"حقيقيا" أمام تقدمها ومساواتها وفيما يلي أهم المقترحات:

-إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها بشكل يؤدي إلى تنمية القيم الإنسانية في الذكور والإناث، وعلاقات الاحترام المتبادلة بينهما، وكذلك أيضا" إلى تنمية الطاقات والقدرات العقلية للجنسين، وإلى تخليص المرأة من الوصاية الاجتماعية، إذ لابد من أن يصبح وعيها وعقلها وعلمها الرقيب عليها.

-تعديل القوانين، خصوصا" قوانين العمل والأحوال الشخصية بشكل يضمن حقوقها فعلا" لاشكلا". وإن المساواة الشكلية بين الذكور والإناث ليست مجدية، مالم يصاحبها تغيير الوعي والعقل الجمعي إزاء قضايا المرأة.

-إلغاء الازدواجية في دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية حتى يكمل بعضهما الآخر دون أن يتناقضا. فالأسرة مازالت أداة لنقل القيم والتقاليد الموروثة، في حين أن المدرسة أداة للتجديد. ولهذا يتعين معالجة هذه الازدواجية وتوحيد النسق القيمي الاجتماعي ربط التعليم بحاجات المجتمع.

-إتاحة فرص التعليم والتأهيل والتدريب المهني أمام المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات. وإعادة النظر في المناهج المدرسية والتعليمية وتحديث المناهج الدراسية بشكل يؤدي إلى إزالة العقبات التي خلفتها المناهج التقليدية بالنسبة إلى المرأة، وفتح أبواب العلم والعمل في وجهها.

-يتعين على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري أن تلعب دورا" في توعية المرأة والرأي العام، وذلك من خلال إقامة الندوات، والبحوث حول المرأة، وبيان دورها الاجتماعي.

-تطوير قيم حضارية تتفق مع الواقع المتغير من خلال تغيير الوعي الاجتماعي واعتبار المرأة إنسانا"، واعتبار تعليم المرأة وعملها هدفين وقيمتين اجتماعيتين أساسيتين، بعدما جرت العادة أن أصبح حلا" مؤقتا" ريثما يتم زواجها، الأمر الذي أدى إلى عدم احترام عملها وعدم تقديره.

-إدراك ظروف المرأة الخاصة وتكييف أوقات العمل معها بشكل يجعلها توفق بين العمل وتربية الأطفال.

-إنشاء دور حضانة للأطفال الرضع والصغار في سائر المصانع والمنشآت والمؤسسات وإعفاء النساء الرضع من العمل.

-إلغاء الفروق بين الجنسين في المكافآت والأجور إذا تساوت المؤهلات.

-بيان الحدود الواضحة لدور الذكر والأنثى والحد من تعدد الأدوار وإثقال كاهل المرأة بأعمال داخل المنزل وخارجه. ويتعين على الرجل أن يدرك أهمية أدوار المرأة ومسؤوليتها.

-استحداث بنك معلومات يهتم بجمع الإحصاءات عن وضع المرأة السورية والمشاكل التي تواجهها، ويتم تزويد الجهات المختصة بهذه المعلومات.

-دعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وتحسين شروط التسويق.

-دعم وتشجيع عمل المرأة لحسابها الخاص، وتسهيل حصولها على الائتمانات ورؤوس الأموال وعلى الخدمات والتسهيلات منخفضة التكاليف.

-تشجيع المؤسسات التمويلية والاستثمارية على تبني المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي تديرها المرأة.

وفي ذلك لابد للإرادة السورية متمثلة في إدارتها، وأجهزتها السياسية والتنفيذية والتشريعية، والمجتمع المدني/ الأهلي

والشعبي ...، والتلاقي الدولي، من التكاتف لمزيد من الإنجازات في مجال تحقيق كل الأهداف المعلنةلا من أجل الدعاية فقط، وإنما التمكين من أجل التمكين.

الخاتمة:

إن معنى الاهتمام بموضوع تمكين المرأة في الوقت الحالي لم يتأت نتيجة آمال خيالية إنما انبثق من واقع عملي وعلمي أثبتته الدراسات والأبحاث الذي يتطلب الإسراع في تحريك هذه الطاقة الكامنة ووضعها في مكانها المناسب واستغلالها الاستغلال الأمثل.واليوم يمكننا القول أن المرأة العربية عموماً وبخاصة السورية، قد خطت خطوات هامة وقطعت أشوطاً كبيراً على طريق المشاركة الشعبية والفاعلية في مختلف الميادين، وأثبتت قدرة لا تقل عن أهمية موقعها الفعلي في الأنشطة المتعددة. ولكن وبحسب المؤشرات المتوفرة والتي تدل على أن مشاركتها لا تزال ضبابية ولا تتناسب مع حجم قدرتها ودورها ويحتاج إلى تطوير وتفعيل وتمكين، ويتطلب ذلك جهود اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة لتمكين المرأة وتفعيل دورها بشكل حقيقي في كافة المستويات والميادين.

المراجع :

1-التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية، 2004.

2-جباعي، جاد الكريم*قضايا النهضة*. ط1، دار علاء الدين، دمشق، 2003.

3-حجازي، مصطفى،*التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور* .ط1، معهد الانماء العربي. بيروت. 1976

4-حطب، زهير ؛ مكي، عباس، *الطاقات النسائية العربية قراءة تحليلية لأوضاعها الديمغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية*. معهد الانماء العربي، بيروت،.1987

5-سلوم، هيام، *قراءة تاريخية في كتاب المرأة*.المرأة السورية أنموذجا". دار الوحدة ،دمشق،2004.

6-صبح، سميرة، *تمكين المرأة في سورية: السياسات والمؤسسات ذات الصلة*. ورقة عمل (34) المركز الوطني للسياسات الزراعية، مشروع التعاون الايطالي ومنظمة الفاو، د. ن، سوريا،2008.

7-محمد، تاج الدين،*المرأة في المشروع النهضوي العربي*. ط1،دار الرضا، دمشق، 2003.

8-مركز المعلومات القومي، *المرأة في سورية :واقع وآفاق*. مطبعة القومية، سوريا،2003.

9-الهيئة السورية لشؤون الأسرة، *مؤشرات تمكين المرأة في الدول العربية* . د. ن، دمشق، 2006.10-يونيفيم، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي .2003.

المراجع الأجنبية:

1-LOPEZ_CLAROS,A. *Women`s Empowerment: Measuring the global gendergap,* world economic forum, 2005.

2-Innovative Approaches To Promoting Women`s Economic Empowerment. Paper for the partnership event on September 25.UNDP, 2008.

الدوريات:

1 أحمد، راغدة، *الجندر داخل الأسرة والمجتمع*. سلسلة برامج التنمية الثقافية. وزارة الثقافة، دمشق،2003.

2 بطول، صابر، *التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، د.ن، دمشق، 2009.

3 مسعود، أماني، *كراس التمكين* .سلسلة مفاهيم العدد 22. المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، مصر،2006.

مواقع انترنت:

1- شرف الدين فهميه ،**النوع الاجتماعي والتنمية** . مركز الدراسات أمان المركز العربي للمصادر والمعلومات ، تونس،2003.

http://www.amanjordan.org/amanStudies / wmview. Php? AR